الاتحاد الأوروبي وتركيا في عصر ما بعد الربيع العربي: رسم خريطة المصالح الإستراتيجية في الجوار المضطرب

جاكوب ودكا - سارة كوسميس

ملخص

تستكشف هذه الورقة أهمية تركيا الإستراتيجية بالنسبة للاتحاد الأوروبي، وكيفية إسهام أنقرة في جعل الاتحاد الأوروبي يصل الى مكانة قوة عالمية حقيقية. أيضًا تحاول فهم كيف أن الموضوعات المتناقضة (الديمقراطية مقابل الاستبداد) في التحول الأخير في السياسة الداخلية التركية تؤثر في أوراق اعتمادها الأوروبية. الحجة الرئيسة لهذه الورقة هي أن من مصلحة الطرفين الأساسيين مواءمة سياساتهما في المناطق المجاورة؛ البلقان والقوقاز والشرق الأوسط، وخصوصًا في مرحلة ما بعد الربيع العربي. لكن غالبًا ما يعوق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا قصر النظر السياسي والتكتيكي لكلا الطرفين، وليس اختلاف المصالح الإستراتيجية .

إعادة هيكلة جوار الاتحاد الأوروبي وتركيا «المشترك»، أعادت تعريف المنطق الذي سيطر على النقاش الطويل الأمد فيما يتعلق بالمزيد من توسع الاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى الربيع العربي والجوار الشرقي الذي ينجرف تدريجيًّا نحو الاستبداد «اللين»، بدأت أوروبا تواجه معضلة «الى أين الذهاب من دون تركيا؟» مما أدى إلى إثارة نقاش جديد حول ضرورة إحياء مفاوضات العضوية.

بغض النظر عن الشكل الذي سيصبح عليه الاتحاد الأوروبي الجديد في أعقاب الأزمة، لكن من الصعب أن نتخيل الاتحاد الأوروبي قويًّا من دون تركيا. فتركيا كعضو في الاتحاد الأوروبي، تستطيع أن تساهم اقتصاديًّا وعسكريًّا بما لديها من إمكانيات بشرية، فضلًا عن طموحاتها العالمية بفضل استثمارها الجيد لإرث ماضيها الإمبراطوري. كما أن موقع تركيا، الجناح الجنوبي لحلف الناتو، عاد ليصبح مرة أخرى ذا أهمية إستراتيجية في التحولات الاجتماعية والسياسية المضطربة في العالم العربي، وكذلك في سياسة روسيا في «المناطق القريبة». كما أن الخيارات الجيوسياسية لأنقرة تعد ذات أهمية كبيرة للاتحاد الأوروبي في ضوء محاولات روسيا الرامية إلى استعادة مكانتها كقوة عظمى في المنطقة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وكذلك في البحر الأبيض المتوسط. ومع ذلك، فإن تركيا التي لا تزال خارج الاتحاد الأوروبي ليس لديها أي

رؤية تركية
2014 - 9
152 - 131

سبب لدعم الطموحات الأوروبية. لكن إذا انخرطت تركيا في السياسات الخارجية والدفاعية للاتحاد الأوروبي، فسيعود ذلك بالفائدة إذا أدرك الأوربيون ذلك، وهو الأمر الذي قد يكون بعيد المنال. فحصول تركيا على العضوية يعزز موقفها في جوارها. وهذا ما يفسر لماذا يتحفظ الأتراك تجاه مقترحات الاتحاد الأوروبي الرامية الى «تعزيز التعاون»، و«الشراكة المميزة» أو «العلاقات الإستراتيجية «، التي لا تعني العضوية؟ وكذلك شكوكهم تجاه مبادرات التكامل الأوروبي في المنطقة، على سبيل المثال الاتحاد من أجل المتوسط.

إذا تمت إعادة هيكلة أوروبا نحو تكامل أوثق (اتحاد أوروبي بعدة دوائر)، مع تغييرات بعيدة المدى لهيكل الاتحاد، فإن التوقعات السابقة بشأن العواقب المترتبة على انضمام تركيا إلى الاتحاد قد تبدو غير دقيقة. فالاتحاد المتعدد السرعات يمكن أن يجعل أنقرة أقرب للعضوية. وتصور أحد السيناريوهات عضوية «تدريجية» مع تحول من خلال مراحل معينة من التكامل، على سبيل المثال في السوق المشتركة (النموذج البريطاني). لكن على المدى الطويل، هناك سؤال يطرح نفسه؛ وهو إلى متى وإلى أي مدى ستكون تركيا الطموحة على استعداد لتبقى على هامش عمليات صنع القرار الأساسية في الاتحاد الأوروبي؟ المعضلة الأهم لأنقرة والاتحاد الأوروبي هي عضوية تركيا في منطقة اليورو، بكل عواقبها.

بالنسبة لتركيا -على الرغم من لهجتها المتناقضة في كثير من الأحيان - لا تزال عضوية الاتحاد الأوروبي خيارًا حضاريًا وهدفًا استراتيجيًا راسخًا، على مدار 150 سنة من الأوربة التي بدأت في عهد الإمبراطورية العثمانية. وفي نفس الوقت، هي أحد المشاريع الرئيسة للعهد الجمهوري

توطيد تركيا مكانتها في المنطقة ليس انعكاسًا لحنين العثمانيين الجدد إلى الماضي، ولكن ورقة مساومة وورقة رابحة في مسار البلاد نحو أوروبا

بالنسبة لتركيا -على الرغم من لهجتها المتناقضة في كثير من الأحيان - لا تزال عضوية الاتحاد الأوروبي خيارًا حضاريًّا وهدفًا استراتيجيًّا راسخًا، على مدار 150 سنة من الأوربة التي بدأت في عهد الإمبراطورية العثمانية. وفي نفس الوقت، هي أحد المشاريع الرئيسة للعهد الجمهوري. وبما أنها جزء من أوروبا فهي أيضًا مسألة هيبة - كما أنها منسجمة مع إرث أتاتورك - رمز الحداثة. وبدلًا من أن تدير ظهرها للغرب، تعيد تركيا، على نطاق أوسع، رسم سياستها الخارجية من خلال تحديد مصالحها الإستراتيجية. لذا عندما يتحدث السياسيون الأتراك عن التراث العثماني، فإنهم يستندون إلى هوية البلد الذي اختار أن يكون أوروبيًّا، بإرثه البيزنطي والإمبراطوري العريق،

صاحب التاريخ الطويل في السياسة الأوروبية، والذي تمتد جذوره في الثقافة المتوسطية. ويستمر النموذج الأوروبي في التنمية والحريات المدنية في كونه مصدر جذب وإعجاب للمجتمع التركي، أيضًا تعززت القوة الناعمة لتركيا في الشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى بعلاقات أنقرة القوية مع الاتحاد الأوروبي. لذا فإن توطيد مكانتها في المنطقة ليس انعكاسًا لحنين العثمانيين الجدد إلى الماضي، ولكن ورقة مساومة وورقة رابحة في مسار البلاد نحو أوروبا.

وبناءً على ذلك، فإن تنامي النزعة القومية وليس الأسلمة المزعومة هو التحدي الحقيقي. وما يزيد من تعقيد عملية أوربة تركيا هو تردد الاتحاد الأوروبي بشأن طموحات أنقرة الأوروبية مع ضعف النظام السياسي التركي الذي يعوق الانتقال من الهيمنة السياسية إلى التنافس السياسي. على نفس القدر من الأهمية، هو عدم كفاءة المعارضة الكمالية، التي تفتقر إلى برنامج متماسك. فموقفها من المسألة الأرمنية والكردية أو القبرصية، ودور الجيش في الدولة، ومفهوم العلمانية ومفهوم المواطنة الخالصة هي جميعها أمثلة جيدة في هذا الشأن. وفي الوقت نفسه، فإن من مصلحة الاتحاد الأوروبي إقامة علاقات وثيقة مع أنقرة القوية، وتجنب احتمال وجود تركيا «ديغولية»[1] تستغل إمكانياتها على حساب المصالح الغربية[2].

الجغرافيا السياسية: تركيا على اعتبارها قوة إقليمية متعددة

تقع تركيا في منطقة يلتقي فيها الاتحاد الأوروبي بمناطق النفوذ الروسي. قد تكون أوكرانيا وبلدان جنوب القوقاز جيرانًا شرقيين جددًا للاتحاد الأوروبي، ولكن بالنسبة لتركيا هم جيران منذ القدم. فهي البلد الوحيد الذي يمكن أن ينافس روسيا في محاولة كسب قلوب وعقول الناس في تلك المنطقة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. بالنسبة للسكان المحليين، تمثل أنقرة نمـوًّا اقتصاديًّا هائلًا، ووجهة رئيسة للباحثين عن عمل، وللسياح، والمستهلكين، والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. تركيا أيضًا هي موطن الأبخاز ومواطني شمال القوقاز في الشتات، كما يتضح من خلال تكامل أجاريا مع ساحل البحر الأسود في تركيا. أيضًا يمكن الاستفادة من أنقرة في مجال الديمقراطية، فهي امتداد لمجال النفوذ الأوروبي، وتنفيذ مشاريع الممر الجنوبي للغاز، وحل الصراعات المجمدة. ومن ثَمَّ، يمكن أن تصبح أنقرة حليفًا قيمًا للاتحاد الأوروبي في مواجهة محاولات روسيا لنشر وترسيخ نفوذها في المنطقة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

على مر القرون، اتسمت العلاقات بين تركيا وروسيا بالمنافسة بسبب الحروب. لكن منذ عام 2000، اقتربت تركيا وروسيا من بعضهما بعضًا، ووصف هذا التطور بأنه أفضل تقارب تكتيكي، بدلًا من كونه شراكة إستراتيجية . فلا تزال أنقرة وموسكو متنافسين أكثر من كونهما حليفين إقليميين. ويسعى كلا البلدين لتحقيق مصالح متباينة في جوارهما، في مجالات عديدة، مثل: الأمن، والطاقة، والتحول الديمقراطي في مناطق مثل: كراباخ، وترانسنيستريا، والبلقان، وآسيا الوسطى، و شرق البحر المتوسط. لذلك، على الرغم من دعم روسيا لطموحات أنقرة الأوروبية، يرى الكرملين أن تركيا تعد تهديدًا محتملًا للمصالح الروسية في أوراسيا. وعلى الرغم من أن كلا البلدين يظهران موقفًا حذرًا من توسع حلف الناتو في المنطقة (ولو لأسباب مختلفة)، فإن تركيا لا ترى احتمال أن تكون هناك سيادة روسية تركية مشتركة على منطقة البحر الأسود. والدليل على ذلك انخراط أنقرة في عملية المسعى النشط وعملية الانسجام في البحر الأسود؛ ودعمها أو حيادها تجاه التطلعات الأوروبية الأطلسية، وعضوية دول البحر الأسود في الناتو، والتدريبات العسكرية وتعزيز الديمقراطية في جورجيا وأوكرانيا ومولدافيا. لكن هناك استثناء واحد –وربما لفتة للغرب– هو برنامج التعاون لاستقرار القوقاز؛ المبادرة التركية لحل النزاع بين جورجيا وروسيا، التي تم استبعاد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة منها.

وينبع عدم وضوح الرؤية التركية بشأن المبادرات التي أطلقها الغرب في المنطقة من عدم رغبة أنقرة في استعداء موسكو. فالعلاقات بين تركيا وروسيا غير متكافئة، ولاسيما مع المحاولات الروسية الرامية الى جعل تركيا تعتمد على مواردها من الطاقة. على كل حال، تركيا بحاجة إلى الغرب

يتعين على الاتحاد الأوروبي وتركيا تنسيق سياساتهما. فمناطق البلقان والقوقاز يمكن أن تكون بمثابة مختبر لاتخاذ إجراءات مشتركة فعالة. فمصالح الاتحاد الأوروبي وتركيا تتقارب في كلتا الحالتين

لموازنة علاقاتها مع روسيا. فليس من قبيل المصادفة أن المشكلات في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا تعود بالفائدة، في معظمها، على موسكو التي تستغل قضية قبرص لعرقلة طموحات أنقرة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وتشعر تركيا بالقلق إزاء تكتلات التكامل الجديدة في جوارها التي تتخذ من موسكو مركزًا لها، كذلك زيادة الوجود العسكري الروسي في حوض البحر الأسود (والأسطول الروسي المتمركز في سيفاستوبول، الذي تم التمديد له حتى 2042، وشراء سفن ميسترال الفرنسية الصنع)، وفي شمال القوقاز كذلك فإن أنقرة قلقة من عدم تنفيذ القرارات المتعلقة بالانسحاب من جورجيا ومولدوفيا، التي تم التوصل إليها في قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعام 1999 التي عقدت بإسطنبول. وردًّا على قرار تركيا بنشر منظومة الدرع الصاروخي في قاعدة كورجيك – ملاطيا، هددت روسيا بنشر صواريخ في شمال القوقاز. وعلاوة على ذلك، فإن كلا البلدين لديه مواقف متعارضة تمامًا بشأن الصراع السوري. لذا فإن توثيق العلاقات التركية مع الغرب يعزز من مكانة البلاد في العلاقات مع الشريك الأقوى.

ومن ناحية الجوار المتداخل، يتعين على الاتحاد الأوروبي وتركيا تنسيق سياساتهما. فمناطق البلقان والقوقاز يمكن أن تكون بمثابة مختبر لاتخاذ إجراءات مشتركة فعالة. فمصالح الاتحاد الأوروبي وتركيا تتقارب في كلتا الحالتين. ولاسيّما أن السياسة التركية في هذه المناطق تهدف إلى حل النزاعات والوساطة، وتعزيز الاستقرار (مشاركة أنقرة في بعثات الاتحاد الأوروبي، وأنشطة المؤسسة الدينية (ديانت Diyanet)، والتدريب العسكري)، وربط هذه المناطق بأوروبا. وفي البلقان تتوافق إستراتيجية أنقرة بشكل جيد مع أهداف الاتحاد الأوروبي، مثل: تعزيز استقلال كوسوفو أو استقرار البوسنة. لكن أحد أهم التحديات التي تواجه تركيا هو إزالة الغموض عن الحكم العثماني في المنطقة، الذي يطلق عليه «Ottoman yoke». إن إعادة اكتشاف الماضي العثماني في تركيا وكذلك في بلدان البلقان يمكن أن يعزز مكانة تركيا في المنطقة، فضلًا عن مكانتها الأوروبية.

ارتباط تركيا بشكل دائم بأوروبا سيسهم أيضًا في تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط

أيضًا سيسهم ارتباط تركيا بشكل وثيق بأوروبا في تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط، فسياسة الاتحاد الأوروبي تجاه تركيا مهمّة في سياق البعد الإستراتيجي

سياسة تركيا «تصفير المشكلات مع الجيران» وطموحاتها في أن تكون قوة استقرار في المنطقة قد تعرقلت مؤخرًا بسبب العلاقات المتوترة مع إسرائيل وسوريا، وتدهور العلاقات مع إيران والعراق، وتفاقم المسألة القبرصية. وفي الوقت الراهن لا يجعل هذا الوضع تركيا نموذجًا يحتذى به، كمصدر للديمقراطية إلى دول المنطقة

لعلاقات أوروبا مع الدول العربية المتوسطية. وما يجعل هذه العلاقات في غاية الأهمية هو حقيقة أن تركيا يمكن أن تكون قدوة انتقالية لدول الشرق الأوسط. فحتى اندلاع الربيع العربي، كان الدافع وراء «سياسة الجوار الأوروبية التركية « في المنطقة التجارة (وصف كمال كيرشيجي Kemal Kirişci تركيا بأنها «دولة تجارية»[3])، وقوة ناعمة. لكن التطورات الراهنة في شرق البحر الأبيض المتوسط، وتصاعد المخاطر في جوارها أدى إلى عودتها إلى سياستها في منتصف التسعينيات وتوريق علاقاتها الخارجية. فسياسة تركيا «تصفير المشكلات مع الجيران» وطموحاتها في أن تكون قوة استقرار في المنطقة قد تعرقلت مؤخرًا بسبب العلاقات المتوترة مع إسرائيل وسوريا، وتدهور العلاقات مع إيران والعراق، وتفاقم المسألة القبرصية. وفي الوقت الراهن، لا يجعل هذا الوضع تركيا نموذجًا يحتذى به، كمصدر للديمقراطية لدول المنطقة. فتدهور علاقات تركيا مع جيرانها شوه صورة أنقرة الجديدة، التي تعبت في رسمها[4]. كما أن انعدام الاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط له تأثير سلبي مباشر في الاقتصاد والتصدير في تركيا. فحتى وقت قريب، كانت سوريا نافذة تركيا على الشرق الأوسط.

من المنظور التركي، الجوار المستقر أحد ركائز عضوية الاتحاد الأوروبي، وفرصة لاستمرار النمو الاقتصادي السريع. ففي حين أن مفهوم «الجوار العدائي» هو القوة الدافعة وراء الخطابات القومية المنتشرة بين القوى السياسية، والمجتمع ووسائل الإعلام، والتي أطلق عليها المحلل التركي عمر تاشبينار Ömer Taşpınar «الديغولية التركية»؛ لذا فإن المشكلة هي أن القوى الليبرالية المؤيدة لأوروبا لم تعد قادرة على استدعاء المنظور الأوروبي باعتباره عاملًا حيويًّا في السياسة الداخلية، وتعزيز الديمقراطية. ويدرك الاتحاد الأوروبي أن نفوذه في المنطقة آخذ في التراجع، نتيجة لسياسته الأحادية الاتجاه نحو دول البحر المتوسط، في أعقاب الربيع العربي. وفي الوقت نفسه، قد تفتح العواقب الجيوسياسية الناتجة عن ضعف الدول الجنوبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الباب أمام قوى ثالثة. يتضح من هذا المنظور، أن خيارات تركيا الجيوسياسية أصبحت ذات أهمية متزايدة. لكن السؤال الرئيس أمام تركيا والاتحاد الأوروبي هو كيفية التأثير في التحول في جوارهما بحيث يتماشى مع مصالحهما، بالنظر إلى أن طموحات جيرانهما المشتركين

-روسيا وإيران والمملكة العربية السعودية، ومصر- هي أن يكون لهم كلمة مسموعة في نفس الجوار.

وإذا كان لمبادرات الاتحاد الأوروبي الجديدة في مجال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة أن تنجح، فلابد من حوار إستراتيجي مع تركيا. حتى عام 2005، اعتاد رؤساء الوزراء الأتراك حضور قمم الاتحاد بشكل منتظم، ولكن في السنوات الأخيرة تم استبعاد السياسيين الأتراك من المشاركة في هيئات الاتحاد الأوروبي. وكان القرار الفرنسي بعدم دعوة الممثل التركي إلى باريس لحضور مؤتمر 2011 حول ليبيا بمثابة لفتة رمزية. علاوة على ذلك، في السنوات الأخيرة اختارت تركيا عدم التحيز لإعلانات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد. وهذا لا يمكن تفسيره فقط بتصاعد دور سياسة أنقرة الخارجية، ولكن أيضًا لحقيقة أن تركيا لا تُعطى وقتًا كافيًا لإبداء رأيها – ويتم التعامل معها من منطلق «خذها أو اتركها»، كما أنها ليست في وضع يمكنها من التأثير في القرارات المتعلقة بالأمور المهمّة «للجوار المشترك» وينطبق الشيء نفسه على بعثات الاتحاد الأوروبي، الذي تستميل تركيا حتى إنهاء العملية السياسية والتقنية – والتي قد تعد وسيلة لخلق جو من التعاون والشراكة الإستراتيجية. بالإضافة إلى ذلك، لا يتم التشاور مع تركيا بشأن استخدام منشآت حلف شمال الأطلسي المتعلقة بعمليات الأمن المشترك وسياسة الدفاع. أخيرًا وليس آخرًا، لم توجَّه الدعوة لتركيا للمشاركة في أعمال وكالة الدفاع الأوروبية.

تركيا تواجه نفسها: ما بعد الكمالية والملاذ الأوروبي

رغم لهجة تركيا الحادة، فإنها ليست على طريق المواجهة مع الغرب، كما أنها لا تنظر إلى نفسها على أنها «الآخر»، كما هو الحال مع روسيا. أيديولوجية الأوروآسيوية، سائدة في الفكر السياسي الروسي، لكنها لم تجد أرضًا خصبة في تركيا. فتاريخيًّا، لم تكن لتركيا أبدًا علاقات قوية مع آسيا الوسطى. لهذا السبب، سيكون من الصعب أن نزعم أن تركيا وروسيا، يشكلان «محور المستبعدين»، الموجود في المناطق النائية من أوروبا. أيضًا تصريحات رئيس الوزراء أردوغان الأخيرة حول الانضمام إلى منظمة شنغهاي للتعاون، كبديل للاتحاد الأوروبي، ينبغي أن ينظر إليها كمجرد خطاب وموقف بدلًا من عَدِّها تصريحًا سياسيًّا رسميًّا. عمومًا، على الرغم من التقاليد السلطوية في السياسة التركية، فإن سيادة القانون والديموقراطية ذات جذور عميقة في تركيا أعمق مما هي عليه في روسيا[5]. علاوة على ذلك، تم تعزيز الديمقراطية التركية بعد المرور بالعديد من الأزمات المؤسسية، كما أن الجيش الآن في

رغم لهجة تركيا الحادة، فإنها ليست على طريق المواجهة مع الغرب، كما أنها لا تنظر إلى نفسها على أنها «الآخر»، كما هو الحال مع روسيا. أيديولوجية الأوروآسيوية، سائدة في الفكر السياسي الروسي

من المفارقات، أنه في ظل حكم حزب العدالة والتنمية أصبحت تركيا أكثر أوروبية، وأصبحت الساحة السياسية التركية أكثر استقرارًا. فعلى مدار العقد الماضي، قام حزب العدالة والتنمية بالعديد من الإصلاحات الكبيرة لجعل البلاد أكثر ديمقراطية

موقف دفاعي، والمجتمع المدني يلعب دورًا متزايد الأهمية. ومن ثَمَّ، فإن عملية الانضمام ضرورية لمواصلة التحول الديمقراطي في تركيا. وتعد صياغة دستور جديد مثالًا جيدًا هنا. أيضًا الاتحاد الأوروبي يمكن أن يلعب دورًا أكبر بكثير، إذا انتهج نهجًا أكثر إيجابية تجاه تركيا.

ومن المفارقات، أنه في ظل حكم حزب العدالة والتنمية أصبحت تركيا أكثر أوروبية، وأصبحت الساحة السياسية التركية أكثر استقرارًا. فعلى مدار العقد الماضي، قام حزب العدالة والتنمية بالعديد من الإصلاحات الكبيرة لجعل البلاد أكثر ديمقراطية. وما جعل كل هذه التغييرات ممكنة -بصرف النظر عن «الالتحاق بالاتحاد الأوروبي»- الثورة الاجتماعية التي مكنت البرجوازية الجديدة («نمور الأناضول») من منطقة الأناضول («الأتراك السود»). ونتيجة لهذه الإصلاحات، انتهى احتكار الكمالية للدولة. فحزب العدالة والتنمية ليس حزبًا قادمًا من المجتمعات الريفية المحافظة وحسب، بل إنه مظلة لجماعات عديدة، بما في ذلك الدوائر الليبرالية، والتي لم يتم تمثيلها على الإطلاق في الحكومات السابقة. وفي عهده تراجع الدور المؤسسي والاجتماعي للجيش، إلى حد كبير، لصالح النخب السياسية. ونجح حزب العدالة والتنمية في تعزيز السلطة المدنية وجعلها تتفوق على نظام الوصاية العسكرية والبيروقراطية. كما تم إضعاف مجلس الأمن القومي، وخضع مدبرو انقلابات 1980 و1997 للمساءلة. وأرسلت الحكومة المدنية تحقيقات عن «الدولة العميقة»، بما في ذلك الجيش، وألغت طبقات «الأمن القومي». وفقد الجيش استقلاليته وإمكانية التدخل في الحياة السياسية. لذا ينبغي أن ينظر إلى

اعتقال ضباط الجيش على أنه (ربما آخِر) مرحلة من التنافس بين النخب السياسية والعسكرية. للمرة الأولى في تاريخها، لم تعد تركيا مهددة بخطر الانقلابات. وأصبح النظام السياسي التركي يتطور ببطء من الديمقراطية شبه الليبرالية تحت الوصاية البيروقراطية والعسكرية نحو الديمقراطية الليبرالية والتعددية في ظل حكم مدني. أما القضية الكردية، والتي وضعت على الرف، بسبب تصاعد القومية، تعود مرة أخرى إلى جدول الأعمال، في ظل حكومة تدرك جيدًا أن حل المشكلة التي تعود لعقود طويلة

إنّ أردوغان رئيس الوزراء الحالي ذا التوجه الإسلامي أكثرُ استعدادًا للاستفادة من إرث عدنان مندرس وتورغوت أوزال، السياسيينِ الليبراليينِ من أصحاب التوجه الغربي اللذين يوصفان برائدَي تركيا «الجديدة»

هو شرط لا غنى عنه للاستقرار الداخلي، وكذلك لاستقرار الجوار المباشر.

ولا جدل، أن الاستقطاب يسيطر على المجتمع التركي بقوة، مع وجود علامات على التصدع داخل المعسكرات الإيديولوجية. فالانقسام بين الإسلاميين «السيئين» مقابل الكماليين «الجيدين» غير صحيح[6]. ومن الخطأ أن ننظر إلى تركيا من منظور عقود مضت، عندما تألفت القوى الموالية لأوروبا من النخب العسكرية والبيروقراطيين، أي الدوائر المعادية للديمقراطية. في تلك الأيام، كانت هوية تركيا الأوروبية مهددة من قبل الحركات الإسلامية. لكن أردوغان رئيس الوزراء الحالي ذا التوجه الإسلامي أكثرُ استعدادًا للاستفادة من إرث عدنان مندرس وتورغوت أوزال، السياسيين الليبراليين من أصحاب التوجه الغربي اللذين يوصفان برائدَي تركيا «الجديدة». أيضًا هناك اختلاف واضح بين المخيم الذي يمثله حزب العدالة والتنمية الإسلامي والمؤسسة الكمالية، التي أدركت أن الاتحاد الأوروبي ليس فقط مشروعًا ثقافيًا (التحديث)، بل مشروع سياسي، لذا من المرجح أن تهز عملية

الانضمام أسس النظام شبه السلطوي. أما حزب المعارضة الرئيس -حزب الشعب الجمهوري الكمالي- فيظهر نوعًا من القومية ومعاداة الغرب، ويبعد الأقليات. فهو غير قادر على ملء الفراغ الذي نتج عن إضعاف الجيش، ولا يستطيع أن يحرر نفسه من موروثات الكمالية ،التي عفا عليها الزمن، ويصبح طرفًا في العملية الديمقراطية الاجتماعية الحديثة. وعلى الرغم من أن كمال قيلتشدار أوغلو، الكردي العلوي أصبح الزعيم الحالي لحزب الشعب الجمهوري في عام 2010، وعلى أعتاب تعاون أوثق مع أحزاب أوروبا الاشتراكية الديمقراطية، إلا أن مؤتمر الحزب لعام 2012 هو دليل آخر على تحجره[7]. ومن ثَمَّ، لا حزب الشعب الجمهوري ولا حزب الحركة القومية: الحزب القومي المتشدد- يستطيعان أن يكونا بديلًا حقيقيًّا لحزب العدالة والتنمية.

في نفس الوقت، استمرار حزب العدالة والتنمية في سياسة الاحتكار، وفرض قيود على حرية وسائل الإعلام، وتهميش الجيش، يمثل تهديدًا لنظام الضوابط والتوازنات. وتتفاقم المشكلة بسبب النظام السياسي والانتخابي المركزي في تركيا، والذي يرسخ لهيمنة الحزب الفائز. فجزء من إرث الكمالية هو عدم وجود تداول للسلطة والعتبة الانتخابية المرتفعة. لذا يستخدم حزب العدالة والتنمية الإصلاحات الأوروبية بطريقة مفيدة لتوطيد نفوذه لإدراكه بهيمنته السياسية. بالإضافة إلى ذلك، فإن انتخابات 2014 قد تثير أزمة سياسية/ نظامية. في

على المدى المتوسط والطويل سوف تحتاج تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، في حين أن على الاتحاد الأوروبي الرد على التساؤل عما إذا كانت «البطاقة التركية» هي أحد المتطلبات الأساسية لبناء أوروبا العظمى

النظام البرلماني في تركيا. مكتب الرئيس، المستقل بذاته، لم يتم « تعديله» ليصبح مركز هيمنة يتماشى مع طموحات رجب طيب أردوغان، الذي سيترشح بالتأكيد لأعلى منصب في البلاد.

على المدى المتوسط والطويل سوف تحتاج تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، في حين أن على الاتحاد الأوروبي الرد على التساؤل عما إذا كانت «البطاقة التركية» هي أحد المتطلبات الأساسية لبناء أوروبا العظمى-l`Europe puissance

جزء من النخبة الجمهورية المتغربة تخشى من احتمال إدخال بعض المعايير الأوروبية على مجالات، مثل: حقوق الأقليات أو القضاء على الهيمنة العسكرية بشكل تام. فتعريف الكمالية للمواطنة -ثالوث لا يتجزأ: تركي، مسلم، علماني- ولا يشمل مجموعات كبيرة من المواطنين، بمن في ذلك الأكراد والعلويون. ومن ثَمَّ، لا تزال الأقليات تعامل على أنها من مواطني الدرجة الثانية، ومع أن الدولة العلمانية تفرض رقابة صارمة على الدين، يسود المذهب السني الحنفي في البلاد دون غيره. هذه التناقضات الداخلية بالإضافة إلى ما يسمى بـ«متلازمة

التحـول السياسـي والاقتصـادي الناجح بجانـب السياسـة الخارجيـة الطموحة يعنـي أنـه في الذكـرى الـ100 لإعلان الجمهورية؛ أي في عـام 2023، تستطيع تركيا أن تكون قوة عالمية

سـيفر»"Sèvres syndrome" ، التـي تتعلـق بخوف النخـب الكمالية مـن التدخل الخارجـي في الشـؤون الداخليـة للدولـة، ليسـت فقـط عقبـة في طريـق الديمقراطيـة والتحديـث في البـلاد، بل إنها تعيـق تصدير «النمـوذج التركي» إلى الشرق الأوسـط. لذا فـإن مـا يعرقل حقًّا عمليـة أوربـة تركيا هو القومية العميقة الجذور وليس الأسلمة.

تركيا: دعامة لمكانة أوروبا كقوة عظمى في المستقبل

التحول السـياسي والاقتصـادي الناجح بجانـب السياسـة الخارجيـة الطموحة يعني أنـه في الذكرى الـ100 لإعـلان الجمهورية؛ أي في عام 2023، تسـتطيع تركيـا أن تكون قـوة عالميـة. ومـع ذلك، فـإن تحليـل متعمق لإمكانـات تركيـا يحتـاج قـدرًا كبـيرًا مـن الحـذر. وعلى الرغم مـن المزايا التي لا يمكن إنكارها (الجغرافيا السياسية والقوة الناعمة، والاقتصاد، والإمكانيات العسكرية، وقطاع الطاقـة)، فـإن مشـكلات تركيـا مـع هياكل الدولـة والنتائـج المحـدودة لسياسـة الجوار تـترك علامـة اسـتفهام كبـيرة حـول رؤيـة الإمبراطوريـة الجديـدة. على المدى المتوسـط والطويـل سـوف تحتـاج تركيـا إلى الاتحـاد الأوروبي، في حـين أن عـلى الاتحاد الأوروبي الرد على سؤال عما إذا كانت «البطاقة التركية» هـي أحـد المتطلبات الأساسـية لبنـاء أوروبا العظمى – l`Europe puissance..

القوة الناعمة

إلى حـد كبير لا يزال نفـوذ تركيا قائمًا على أسـاس جذورهـا في الهياكل الأوروأطلسـية ومكانتهـا باعتبارهـا دولـة مرشـحة للاتحاد الأوروبي. وباعـتراف الجميـع، تتمتـع تركيا بهيئات دبلوماسـية من ذوي الخبرة والكفاءة يعود تاريخها إلى الإمبراطورية العثمانية. لكن نقـاط ضعفهـا تكمـن في مواردهـا البشريـة المحـدودة والمسـؤولين القلة الذيـن يجيدون لغـات غـير اللغـات الأوروبيـة، مثـل اللغة العربيـة، وأيضًـا على سـبيل المثال الروسـية. فهـذا يحـد من نطـاق عمـل تركيـا في الشرق الأوسـط وآسـيا الوسـطى. أيضًـا نفقـات السياسـة الخارجيـة والسـلك الدبلومـاسي غير كافية بالمقارنة مع عـدد المهام المتزايدة في هـذا المجال[8]. والدليـل واضح على تصاعد النشاط التركي؛ منذ عام 2000، ارتفع عدد السـفارات التركية: 91–114. وفي إفريقيا، كان لـدى تركيـا 12 سـفارة سـنة 2009 وأصبـح عددهـا 28 في عـام 2011. وهـذا يـؤدي إلى الظاهرة المعروفة باسـم «التمدد». عنـاصر القـوة الصلبـة التـي كانـت تقليديًّـا جـزءًا لا يتجزأ من السياسـة الخارجية لتركيا أصبحـت مكملة للقـوة الناعمـة[9] ويتضح هـذا من سياسـة التأشـيرات، والمسلسـلات التلفزيونية، والوساطة، والتنمية والمساعدات الإنسـانية. ولا تزال المنظـمات غير الحكومية

أكثر كفاءة من تلك الحكومية (الأنشطة التعليمية والخيرية للشيخ فتح الله كولن، والمسلسلات التلفزيونية التركية، كل هذا في مقابل المدارس الحكومية التي تعاني من قلة تمويل الدولة، وضعف جمهور القنوات الحكومية خارج تركيا، ومعاهد يونس أمره غير الفعالة. أيضًا اللغة التركية لا تتمتع بنفس نفوذ الفارسية أو العربية، في حين أن الأفلام التركية، والمسلسلات والموسيقى الشعبية منتشرة بين جيران تركيا. من ناحية أخرى، يجب على المرء ألا ينسى دور تركيا مؤخرًا، كوسيط في الشرق الأوسط والبلقان، وعلاقاتها الثقافية مع دول البلقان والقوقاز، والعالم الناطق باللغة التركية؛ أذربيجان وآسيا الوسطى وبعض المناطق الروسية، وفي العالم العربي، فضلًا عن النفوذ الذي تتمتع به بسبب الرؤية التركية الليبرالية للإسلام. «النموذج التركي» قد يكون مصدر إلهام للحركات السياسية -وليس فقط الإسلامية- في الشرق الأوسط.

لا تزال تركيا منخرطة بعمق في أنشطة الدفاع الغربية، وتشارك في مشاريع A400M(مشاريع النقل العسكرية الأوروبية). أيضًا هي عضو في «أسرة» المستخدمين لدبابة ليوبارد Leopard

الأمن

نظرًا لموقعها الإستراتيجي وأهمية المنشآت العسكرية الأمريكية (قاعدة أنجرليك الجوية)، تساهم تركيا بشكل كبير ومؤثر في الأمن الأوروبي. وفي حين ترشد تركيا من إنفاقها العسكري بنسبة مئوية تقترب من القيم المثلى من إجمالي الناتج المحلي (حاليًا 2.4 في المئة من إجمالي الناتج المحلي)، في الوقت نفسه يتم إنفاق مبالغ تعادل إمكانياتها الاقتصادية (المرتبة الخامسة عشرة وفقًا لتقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام لعام 2012). وتبذل جهودًا حثيثة ترمي لتغيير أو على الأقل خلق صورة التعاون العسكري: من التوجه الأحادي لحلف شمال الأطلسي إلى نهج أكثر شمولية، والمناورات العسكرية مع الصين في عام 2010 تعد مثالًا جيدًا في هذا الصدد. وعلى الرغم من هذه الإيماءات، لا تزال تركيا منخرطة بعمق في أنشطة الدفاع الغربية، وتشارك في مشاريع A400M(مشاريع النقل العسكرية الأوروبية). أيضًا هي عضو في «أسرة» المستخدمين لدبابة ليوبارد Leopard. كما أنها أحد أهم المستخدمين على مستوى العالم لطائرة F-16 المقاتلة المتعددة المهام. علاوة على ذلك، تشارك تركيا أيضًا في برامج عسكرية مبتكرة، متعددة الجنسيات مثل F-35. ومن منظور الحملات العسكرية، تمتلك تركيا أيضًا قوة جوية قوية يتم تحديثها باستمرار وأنظمة إنذار مبكرة وأنظمة نقل، بالإضافة إلى القوات الخاصة. وتتماشى اتجاهات التحديث في القوات المسلحة مع التوجهات الحالية في الدول الأوروبية: المهنية، وسرعة التنقل، وإمكانية التدخل السريع. وعلى الرغم من أن تركيا تطور صناعتها الدفاعية -ارتفعت النسبة المئوية من

الأسلحة المحلية في إجمالي مشتريات الأسلحة التي كشف عنها الجيش التركي من ٪15 في عام 2004 إلى ٪52 في عام 2010 – إلا أنها ما زالت تعتمد على واردات الأسلحة ذات التقنية العالية فقط من الولايات المتحدة، ومن الدول الأوروبية، وبخاصة ألمانيا وفرنسا[10]. أوجه القصور التكنولوجية تعني أن تركيا ليست قادرة على تصنيع الإلكترونيات المعقدة، (مثل إلكترونيات الطيران). وواقع أن معظم الأسلحة التي يستخدمها الجيش التركي هي أمريكية الصنع يشير إلى أن المعدات التي تم شراؤها حديثًا يجب أن تكون متوافقة مع هذه الأسلحة، الأمر الذي يؤدي إلى «اعتماد» الجيش التركي على الغرب. وعلاوة على ذلك، تعتمد تركيا أيضًا على الولايات المتحدة الأمريكية من حيث المعلومات الاستخباراتية ووسائل الاستخبارات الإلكترونية. فمن جهة لدى تركيا خبرة، غالبًا ما ينظر إليها على أنها سيئة السمعة، في العمليات شبه العسكرية (الأمن الداخلي). ومن جهة أخرى، إمكانيات تركيا ليست كافية لتوفير أمن مستقل في منطقة مضطربة. فتركيا تحتاج إلى دعم حلفائها، كما يتضح من مطالب أنقرة في سياق الصراع السوري، ونشر منظومة باتريوت الصاروخية على أراضيها.

قطاع الطاقة

قد تكون تركيا في غاية الأهمية للاتحاد الأوروبي في قضايا أمن الطاقة. فتركيا الجسر الوحيد لعبور ونقل المواد الخام التي لا تسيطر عليها روسيا. ومع ذلك فإنها تقوم ببناء علاقات وثيقة مع موسكو (إمدادات الغاز، ومشاريع محطات الطاقة النووية الروسية، وموافقة على بناء خط أنابيب ساوث ستريم عبر المياه الإقليمية التركية، أيضًا شراء شركة لوك أويل الروسية لـAkpet التركية[11])، قد تؤدي إلى خطر الاعتماد على الطاقة الروسية، وفي نفس الوقت يتم اتخاذ خطوات إستراتيجية لتحويل البلاد من ممر لخطوط أنابيب الغاز في الجغرافيا السياسية إلى بلد صانع للقرار. وأبرز مثال على ذلك، هو إقامة علاقات مع السلطات الكردية في شمال العراق، والتعاون في مجال الطاقة. وأيضًا الاتفاق بين تركيا وأذربيجان على بناء خط أنابيب الغاز عبر الأناضول (TANAP)، الذي ينهي احتكار موسكو. ويعزز خط الأنابيب TANAP من موقف البلدين في وجه الاتحاد الأوروبي. وهكذا تصبح تركيا وأذربيجان لاعبين رئيسين، يؤثران في شكل العمليات المستقبلية لممر الغاز الجنوبي. ومن ثَمَّ فإن قرار بناء TANAP يعني أن خط الأنابيب الجديد لن يكون أداة سياسية تستخدمها أوروبا في وجه أذربيجان وتركيا،

قد تكون تركيا في غاية الأهمية للاتحاد الأوروبي في قضايا أمن الطاقة. فتركيا الجسر الوحيد لعبور ونقل المواد الخام التي لا تسيطر عليها روسيا. ومع ذلك فإنها تقوم ببناء علاقات وثيقة مع موسكو

ولكن تستخدمها تركيا وأذربيجان في وجه الاتحاد الأوروبي. في الوقت نفسه، فإن بناء خط الأنابيب العابر للأناضول TANAP وضخ الغاز الأذربيجاني إلى أوروبا يجعل من الممكن تنفيذ أحد أهم المصالح الأساسية للاتحاد الأوروبي: تنويع طرق إمدادات الغاز ومصادره. في هذا السياق، فإن الجمود في المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا والفصل المغلق من المفاوضات حول الطاقة يعني أن الاتحاد الأوروبي له تأثير محدود في سياسة تركيا للطاقة. أيضًا لدى تركيا إمكانات هائلة عندما يتعلق الأمر بالطاقة النظيفة: الطاقة الشمسية، والطاقة الكهرومائية (ثلث إمكانيات الاتحاد الأوروبي) والطاقة الحرارية الأرضية (12.5 في المئة من الموارد العالمية)، وطاقة الرياح. كما أنها تمتلك أكثر من 70 في المئة من إمدادات العالم من البورون ومستودعات الثوريوم، الضرورية لتطوير الجيل المقبل من محطات الطاقةالنووية.

بالنسبة للاتحاد الأوروبي، ترسيخ قوة تركيا المتنامية في أوروبا قد يصبح عنصرًا موازنًا لنفوذ روسيا وإيران في منطقة أوراسيا

الاقتصاد

يمكن النظر إلى اقتصاد تركيا الذي ينمو بسرعة كبيرة والثروة البشرية التي تتمتع بها على أنها «قيمة إضافية» للاتحاد الأوروبي. كما يمكن عَدُّ التركيبة السكانية التركية -غالبيتها من الشباب- على أنها حيوية للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا[12]. متوسط العمر

يمكن النظر إلى اقتصاد تركيا الذي ينمو بسرعة كبيرة والثروة البشرية التي تتمتع بها على أنها «قيمة إضافية» للاتحاد الأوروبي. كما يمكن عَدُّ التركيبة السكانية التركية -غالبيتها من الشباب- على أنها حيوية للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا

في تركيا هو 28 سنة، وستة في المئة فقط من المواطنين تزيد أعمارهم عن 65 عامًا. هذه العوامل بالإضافة إلى التقدم في التحضر، تترجم إلى نمو اقتصادي كبير. إلى جانب المكسيك وإندونيسيا وكوريا، فهي جزء من مجموعة البلدان الـ11 القادمة. وبعيدًا عن البريكس BRICS الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي بالعالم، فإن تركيا أحد الأسواق العشرة الصاعدة. ويشير العديد من المحللين إلى تركيا باعتبارها أحد الاقتصادات الواعدة في القرن الحادي والعشرين[13]. تركيا حاليًّا أحد أكبر 17 اقتصاد في العالم (والسادس في أوروبا)، وربما تصل الى المرتبة العاشرة بمنتصف القرن الحادي والعشرين. فهي تهدف إلى أن تصبح الاقتصاد العالمي العاشر بحلول الذكرى المئة لتأسيس الجمهورية التركية. وفقًا لمنظمة التعاون والتنمية فإن تركيا في الفترة 2011-2017 ستكون البلد العضو الأكثر نموًّا وتطورًا في منظمة التعاون والتنمية. ومنذ عام 2002، ارتفع

إنّ تركيا هي إحدى الدول السبع في العالم التي حققت الاكتفاء الذاتي من الغذاء. علاوة على ذلك فإن الشركات التركية العاملة في البناء والصناعة والخدمات تنشط في جميع أنحاء العالم وبالإضافة إلى كل ما سبق فإن تركيا وجهة جذب للاستثمار الأجنبي المباشر

إجمالي الناتج المحلي للفرد في تركيا إلى ثلاثة أضعاف تقريبًا. وخفضت تركيا دَينها العام بشكل كبير، من 71 في المئة إلى 40 في المئة في عام 2011. أيضًا لدى تركيا سوق داخلية متنامية – تشير التوقعات إلى نحو 92 مليون نسمة بحلول عام 2050. كذلك فإن تركيا مستثمر رئيس في المناطق المجاورة للاتحاد الأوروبي، ويمكن أن تصبح مركزًا اقتصاديًا لمنطقة الشرق الأوسط. فقد بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة التركية 16 مليار دولار أمريكي[14]. كما أن تركيا هي إحدى الدول السبع في العالم التي حققت الاكتفاء الذاتي من الغذاء. علاوة على ذلك فإن الشركات التركية العاملة في البناء والصناعة والخدمات تنشط في جميع أنحاء العالم. وبالإضافة إلى كل ما سبق فإن تركيا وجهة جذب للاستثمار الأجنبي المباشر[15]. أيضًا قطاع السياحة فيها من أهم وأكبر القطاعات في العالم، والنظام المصرفي مستقر وأقل عرضة للمخاطر نسبيًا.

مع ذلك، فإن جذور المعجزة الاقتصادية التركية أوروبية إلى حد كبير. لقد لعبت الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإجمالي الناتج المحلي دورًا رئيسًا في النمو الاقتصادي، نتيجة الإصلاحات المتعلقة بعملية الانضمام للاتحاد الاوروبي. كما أن وضع تركيا كمرشح لعضوية الاتحاد الأوروبي تمت ترجمته من قبل المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التعاون والتنمية، والبنوك، وكالات التصنيف الائتماني) على أن تركيا ذات مصداقية ومصدر ثقة للمستثمرين، وتعززت الجاذبية الإقليمية لتركيا. وقد أدت هذه الإصلاحات، إلى جانب مبدأ مشروطية الاتحاد الأوروبي، إلى إقامة بيئة تجارية طيبة، واتخاذ تدابير مكافحة الفساد، وأيضًا نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي بدورها تعد زيادة في الازدهار. وليس من قبيل الصدفة أن أكبر مؤيدي انضمام تركيا هم من مجتمع الأعمال، والتي تضغط بشكل مكثف لصالح أنقرة في بروكسل. في السابق، كان تقلصُّ النمو بسبب عدم الاستقرار السياسي.

التنافسية التركية في الاقتصاد العالمي تعتمد على الوصول إلى سوق الاتحاد الأوروبي الداخلي الضخم، والتكنولوجيات الجديدة، وبناء اقتصاد قائم على المعرفة –وليس على اليد العاملة الرخيصة وصادرات السلع نصف المصنعة. وقد شهدت السنوات الأخيرة تزايد دور المحاور الاقتصادية الجديدة في وسط الأناضول. وأصبحت هذه المدن «العصامية» المحفز للسياسة الخارجية

الجديدة لتركيا وتطبيع العلاقات بين تركيا وجوارها. وقد انعكس هذا على ارتفاع حصة الشرق الأوسط والبلدان الآسيوية في أرقام التجارة التركية، وانخفاض نسبة الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فإنه في حال زعزعة الاستقرار بشكل كبير في الشرق الأوسط، ولاسيما في سوريا، ستنفصل تركيا عن المنطقة، وسيتكبد المصدرون الأتراك خسائر كبيرة. علاوة على ذلك، لا تزال السلع نصف المصنعة تمثل هيكل التجارة بين تركيا والدول الإقليمية. على الرغم من التدابير الاقتصادية لسياسة تركيا الخارجية، فإن حصة الصادرات من الناتج المحلي لا تزال منخفضة (تتعدى قليلا20 في المئة). أكثر من نصف صادرات تركيا لا تزال لدول الاتحاد الأوروبي، والتي هي مصدر لأكثر من 70 في المئة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة (زادت من مليار دولار أمريكي في عام 2000 إلى 12 مليار دولار أمريكي في عام 2011). تعكس هذه البيانات بشكل واضح اعتماد تركيا الاقتصادي على الاتحاد الأوروبي.

وعلاوة على ذلك، لا تزال تركيا تكافح المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الهيكلية. ودون المرتكز الأوروبي، قد تكون هذه المشكلات مصدرًا لزعزعة استقرار الدولة التركية في السنوات القادمة. فتركيا ليست مجرد إسطنبول أو أنقرة؛ فهناك تفاوتات إقليمية كبيرة، كما أن البنية التحتية لا تزال متخلفة، وقد تصبح عائقًا أمام المزيد من النمو. بالطبع ستواصل تركيا التعامل مع

قضايا حماية البيئة، والتي تتطلب استثمارات ضخمة لحلها. وعلى الرغم من تحرير الاقتصاد في الثمانينيات وسلسلة الإصلاحات التي تم تنفيذها في العقد الماضي، لا تزال تركيا تواجه ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع معدلات البطالة إلى حد ما، حيث تبلغ معدلات البطالة بين الشباب نحو ٪16[16]. أيضًا تعد البطالة المقنعة مشكلة، ولاسيما بين القوى العاملة المتعلمة. فسوق العمل التركي غير مرن، في حين يخضع الاقتصاد لشروط تنظيمية صعبة وتشهد تركيا عجزًا مرتفعًا في الحساب الجاري، عشرة في المئة[17]، ومرونة الأعمال منخفضة للغاية والاقتصاد ليس تنافسيًّا[18]. أيضًا الفساد منتشر على نطاق واسع[19]. كما أن تركيا لا تزال تواجه مشكلات فيما يتعلق بالوصول إلى رأس المال وتكاليف الاقتراض -عوائد سندات الـ10 سنوات أكثر من

٪7.4، اعتبارًا من نوفمبر 2012). ومن ناحية الابتكار ومستوى التعليم، لا تزال تركيا تقبع في المؤخرة بالمقارنة مع الدول الأخرى في منظمة التعاون والتنمية ودول بريكس[20]. ويكمن ضعف تركيا في الجمود الاجتماعي وتدني مستوى التعليم. هذه العوامل تحد من نمو تركيا. أيضًا تواجه تركيا مخاطر الوقوع في فخ الدخل المتوسط.

إذا ما استمر الاتحاد الأوروبي في ازدواجيته حول منظور أنقرة الأوروبي، فيجب أن نتوقع ضآلة احتمال توافق السياسات الخارجية التركية والاتحاد الأوروبي

هل التكتيكات مقابل الإستراتيجية؟: معضلات عملية الانضمام

المعضلات الإستراتيجية السابق ذكرها بحاجة إلى إجابة من جانب الاتحاد الأوروبي، ولاسيما في ظل مفاوضات الانضمام التي طال أمدها. فعملية توسيع الاتحاد مُسيسة بسبب موقف بعض الدول الأعضاء(21)، وتحديدًا فرنسا وألمانيا. فعلى الرغم من بعض اللفتات السياسية من جانب الإدارة الفرنسية الاشتراكية الجديدة، إلا أن «المسألة التركية» لا تزال قضية مثيرة للجدل في فرنسا. ومع ذلك، فإن المرونة الأخيرة في الموقف الفرنسي بشأن عملية انضمام تركيا لها أهمية رمزية كبيرة رغم أن الغموض السياسي ما زال سيد الموقف، كما أنه ليس هناك ما يبشر بالخير بالنسبة لمستقبل عضوية تركيا بالاتحاد الأوروبي. أيضًا لا يزال استحضار المسألة التركية يستخدم في قضايا داخلية حساسة سياسيًّا في بعض أعضاء الاتحاد الأوروبي. فهذه المسألة تفتح النقاش حول مكانة الإسلام في المجال العام، وإدماج المهاجرين[22]. كما أن مسائل مثل القضية الأرمنية ومدى أوروبية تركيا، تتحول إلى معايير جديدة غير رسمية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وبموجب معاهدة لشبونة، يعد مركز ثقل العملية في أيدي الدول الأعضاء. كريستوف هيليون Christophe Hillion يطلق عليها «التأميم الزاحف – creeping nationalization» للتوسيع[23]. أيضًا تعزيز الدور الذي يلعبه البرلمان الأوروبي يضيف بعدًا سياسيًّا أكبر لهذه العملية. فقد زاد عدد الفصول التفاوضية[24]، الأمر الذي زاد من احتمال توقف العملية. كما أُدخل ما يسمى بالمعايير، الأمر الذي يعقد من المشروطية. فالمعايير غير الموضوعية

تشكل مسألة التأشيرات بالنسبة للمواطنين الأتراك حاجزًا آخر أمام تطبيع العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا. هذه المسألة في غاية الأهمية ليس فقط من حيث (فرض قيود على الطلاب الأتراك والسياح ورجال الأعمال)، ولكن أيضًا بسبب تداعياتها النفسية

المستخدمة لإطالة أمد عملية التفاوض تختبر قدرة الاتحاد الأوروبي على «التكامل/الامتصاص». ففي إطار المفاوضات، ظهر بعض المقترحات، الذي يحد من نطاق العضوية عن طريق إدخال استثناءات دائمة من حيث حرية تنقل الأشخاص، والزراعة، أو السياسات الهيكلية. وهو ما يتناقض مع المكتسبات المجتمعيةcommunautaire acquis .

الاتحاد الجمركي وعدم إلغاء تأشيرات الدخول... أمثلة على العلاقات غير المتكافئة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا. فقد أخفقت تركيا في الحصول على أي من اتفاقيات التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ودول العالم الثالث لأنها ليست جزءًا من عملية التفاوض. وتلك البلدان ليست على استعداد لإبرام اتفاقيات مماثلة مع تركيا، لأن المنتجات الزراعية، على سبيل المثال، لا يغطيها نظام الاتحاد الجمركي الذي يطبق فقط على المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية المصنعة. أيضًا هناك قيود أخرى، غير الجمركية، يوجهها رجال الأعمال الأتراك، مقارنة بنظرائهم في الاتحاد الأوروبي، تتعارض مع مبدأ حرية حركة السلع داخل الاتحاد الجمركي.

وبالإضافة إلى ضرورة الحصول على تصريح لعبور المنقولات، فإن وثائق النقل تشكل عائقًا إضافيًّا أمام العلاقات التجارية مع تركيا.

وتشكل مسألة التأشيرات بالنسبة للمواطنين الأتراك حاجزًا آخر أمام تطبيع العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا. هذه المسألة في غاية الأهمية ليس فقط من حيث (فرض قيود على الطلاب الأتراك والسياح ورجال الأعمال)، ولكن أيضًا بسبب تداعياتها النفسية؛ لأنها ترمز إلى إغلاق الباب الأوروبي أمام تركيا. فهي البلد المرشح الوحيد الذي لم يتم إعفاء مواطنيه من تأشيرة الدخول، وهو الأمر الذي ينظر إليه كإجراء تمييزي، ولاسيما في ضوء نهج الاتحاد الأكثر انفتاحًا مع روسيا[25]. فمنح تركيا خريطة طريق لتأشيرات الدخول لا يضمن في نهاية المطاف رفع تأشيرات الدخول -بشرط التوقيع على اتفاقية إعادة قبول المهاجرين، التي من المتوقع أن ترفضها تركيا- لأنها تعدّ عرضًا «غير متكافئ». لقد أخفق الاتحاد الأوروبي في اتباع مبدأ العقد شريعة المتعاقدين، وهو ما يكبد الحكومة التركية تكاليف سياسية باهظة، ويخيب آمالها.

الخاتمة

بالنسبة للاتحاد الأوروبي، توجيه قوة تركيا المتنامية إلى داخل أوروبا قد يصبح عنصرًا في مواجهة نفوذ روسيا وإيران في

منطقة أوراسيا. فزعزعة استقرار تركيا أو عودتها إلى إستراتيجية التوازن التي يرجع تاريخها إلى عهد الباب العالي، سيكون له عواقب سلبية على مصالح الاتحاد الأوروبي. فلا ينبغي النظر إلى تركيا من منظور البحر المتوسط، وتجاهل البحر الأسود والأبعاد الشرقية لهويتها. هذا الجانب، بالإضافة إلى التنافس والمصالح المختلفة مع روسيا والتهديدات، يجعل من تركيا حليفًا قويًّا في مواجهة انجراف جنوب شرق أوروبا نحو النفوذ الروسي وسد الفجوة الجيوسياسية المقلقة في منطقة البحر الأسود. ومن ثَمَّ، ينبغي أن تشارك تركيا في مبادرات الاتحاد الأوروبي في منطقة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي/ البحر الأسود (مجموعة من أصدقاء الشراكة الشرقية)، ولاسيما تلك المتعلقة بأوكرانيا.

لكن إذا استمر الاتحاد الأوروبي في تناقضه حول المنظور الأوروبي لأنقرة، فينبغي توقع ضآلة احتمال توافق السياسات الخارجية التركية مع سياسات الاتحاد الأوروبي، وكذلك تزايد المشاعر القومية المعادية للغرب في تركيا، وفقدان حليف قوي في مكان مهم من الناحية الجيوسياسية. ومن الوهم أن نعتقد أن تركيا ستتعاون بشكل وثيق مع الاتحاد الأوروبي على أساس غير معلوم، مجرد من منظور الانضمام. تركيا تتمتع بموقع في غاية الأهمية لفهم إعادة هيكلة الشرق الأوسط، وصياغة سياسة أوروبية مع العالم العربي، فضلًا عن زيادة النشاط الروسي في الجوار المشترك للاتحاد

توجيه قوة تركيا المتنامية إلى داخل أوروبا قد يصبح عنصرًا في مواجهة نفوذ روسيا وإيران في منطقة أوراسيا. فزعزعة استقرار تركيا أو عودتها إلى إستراتيجية التوازن التي يرجع تاريخها إلى عهد الباب العالي، سيكون له عواقب سلبية على مصالح الاتحاد الأوروبي

الأوروبي و تركيا. وعلاوة على ذلك، تصب طموحات تركيا في المشاركة في تشكيل النظام العالمي، في مصلحة أوروبا، لأن تركيا لا تتصرف بمعزل عن شركائها، ولكن باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من أوروبا، تعزز معاييرها وقيمها، وتخلق لنفسها مكانة قوة عالمية. لذا ينبغي اختبار التعاون بين الاتحاد الأوروبي وتركيا في المجالات التي تتميز بتوافق المصالح والتي هي عرضة لنفوذ دول ثالثة: البلقان والقوقاز.

بالنسبة للاتحاد الأوروبي، التحدي ليس الأسلمة المفترضة لتركيا، ولكن القومية المتنامية العميقة الجذور. وبذلك فإن إتمام عملية أوربة تركيا تعود بالفائدة على المصالح الإستراتيجية لكل من تركيا والاتحاد الأوروبي. فالأوربة تعني تقويض الأسس التي وضعها كمال أتاتورك للجمهورية التركية، وهو الأمر الذي لا يزال يواجه مقاومة ليس فقط من المؤسسة الجمهورية، ولكن أيضًا من النخب المحافظة الجديدة. ومن ثَمَّ، فإن عدم القدرة على الوصول إلى أوروبا يزيد من ضعف القوى الليبرالية،

إن عمليـة إعادة هيكلة الاتحاد الأوروبي تخلق فرصة للاقتراب من تركيا، على الرغم من أن بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبـي تنظـر الـى أنقـرة الآن كمنافس (سـواء من ناحية الجغرافيا السياسية أو من ناحية الشؤون الأوروبية الداخلية)

ومن ثَمَّ يمنع التوافق حول الدستور الجديد. فتطـور العلاقـات بـين الدولـة والمواطـن، والدولـة والدين نحو الحقوق الكاملة لجميع المواطنـين (وليس فقط حقوق الأقليات التي يركز عليها الاتحاد الأوروبي) في غاية الأهمية، ليـس فقط لتحديـث تركيا، ولكـن أيضًا من أجل الديمقراطيـة في جوار الاتحاد الأوروبي الجنـوبي. فجاذبيـة أنقـرة لجيرانهـا العـرب لا تكمـن في العلاقـات التاريخيـة والدينيـة، ولكـن في التحـول السـياسي والاقتصـادي. لذا فـإن تزايـد النزعات السـلطوية المحتملة في تركيا سيضعف نفوذها بشكل ملحوظ في جوارها.

إن عمليـة إعادة هيكلـة الاتحاد الأوروبي تخلق فرصة للاقتراب من تركيا. وعلى الرغم مـن أن بعـض الـدول الأعضـاء في الاتحـاد الأوروبي تنظر الى أنقرة الآن كمنافس (سواء مـن ناحيـة الجغرافيا السياسـية أو مـن ناحية الشـؤون الأوروبية الداخليـة)، إلا أن هناك أيضًـا وعيًا متزايـدًا أن تركيـا شريك لا غنى عنـه للاتحاد الأوروبي. «عـلى المدى الطويل، يُعَـدّ انضمام تركيـا للاتحـاد الأوروبي عنصرًا مهمًّا في بناء الاستقلال الإستراتيجي للاتحاد نظرًا لأهمية تركيا الجيوسياسية.

المصادر والمراجع:

(1) عمر تاشبينار، Ömer Taşpınar "The Rise of Turkish Gaullism: Getting Turkish-American Relations Right" Insight Turkey Vol. 13 No. 1 (2011) pp. 11-17.

(2) Daniel M.Kliman Richard Fontaine "Turkey: A Global Swing State" GMF On Turkey April 13 2012retrieved January 6 2013 from http://www.gmfus.org/wp-content/blogs.dir/1/files_mf/kliman_fontaine_turkey_globalswingstate_apr12.pdf

(3) كمال كيرشيجي، تحول السياسة الخارجية التركية، صعود الدولة التجارية، بعد نهاية الحرب الباردة، بلغت تجارة تركيا مع جيرانها أقل من 10 في المئة من التجارة الخارجية للبلاد (أقل من 3.5 مليار دولار أمريكي). وفي عام 2011، ارتفعت هذه الأرقام لتصل إلى ما يقرب من 82 مليار دولار و22 في المئة، Kemal Kirişçi "The Transformation of Turkish Foreign Policy: The Rise of the Trading State" New Persepctives on Turkey No. 40 (2009) pp. 29-57. After the end of the Cold War Turkey's neighbors accounted for as little as 10 per cent of the country's foreign trade (less than USD 3.5 billion). In 2011 these figures rose to approximately USD 82 billion and 22 per cent respectively.

(4) تركيا الحديثة تُعَدّ مصدر جذب لجيرانها العرب، ليس بسبب الروابط التاريخية والدينية، وإنما بسبب وضعها كدولة ديمقراطية حرة ومرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي، وبسبب التحولات السياسية والاقتصادية. وتتابع وسائل الإعلام العربية عن كثب مفاوضات تركيا مع الاتحاد الأوروبي (في السنوات الأخيرة، ازدادت أعداد وسائل الإعلام المعتمدة في تركيا من 65 إلى 250).

(5) وفقًا لفريدوم هاوس 2013 تم تصنيف تركيا كدولة «حرة جزئيًا»، في حين أن روسيا «ليست حرة». وفي مسح القيم العالمي، رأى غالبية الأتراك أن الديمقراطية أفضل أشكال الحكومة، في حين كان للروس وجهة نظر مغايرة.

(6) Nora Fisher Onar Meltem Müftüler-

Baç "Turkey in cosmopolis? Turkish elite perceptions of the European project" Magdalena Góra Zdzisław Mach (ed.) Collective Identity and Democracy. The Impact of EU Enlargement ARENA Report No. 4 (2010) retrieved November 22 2012 from http://www.sv.uio.no/arena/english/research/publications/arena-publications/reports/2010/Report_04_10.pdf.

(7) The congress was full of anti-Western banners: "Down with imperialism" "Turkey will not be a sub-contractor (tr. taşeron)" of the West".

(8) تقوم وزارة الخارجية التركية بتوظيف 1146 من الدبلوماسيين، و5533 من الموظفين الإداريين. من حيث القوة العاملة، وبهذا تتفوق تركيا على الهند والبرازيل، ولكنها لا تزال متخلفة عن فرنسا (15008)، وألمانيا (12437) والمملكة المتحدة (17000). ميزانية وزارة الخارجية التركية الأكثر انخفاضًا (436 مليون يورو) من بين المجموعة التالية من الدول: الولايات المتحدة الأمريكية 39.336 مليار يورو، وروسيا 0.915 مليار يورو، المملكة المتحدة 2.324 مليار يورو، والبرازيل 0.986 مليار يورو، وفرنسا 2.625 مليار يورو، وألمانيا 3.194 مليار يورو، والهند 0.674 مليار يورو، وإيطاليا 1.706 مليار يورو، واليابان 1.925 مليار يورو، وإسبانيا 1.503 مليار يورو)، Osman Bahadar Dinçer Mustafa Kutlay "Güç Kapasitesi. Türkiye'nin Ortadoğu'daki Mümkünün Sınırları" USAK Report No. 12 April 03 2012 retrieved January 13 2013 from http://www.usak.org.tr//dosyalar/rapor/5GMcs3mKfFPCbD08MCXSSs6sfdvvA7.pdf

(9) حصلت تركيا على المرتبة الـ25 في تقرير The new persuaders: an international ranking of soft power. Jonathan McClory "The New Persuaders: An International Ranking of Soft Power" Institute for Government December 2010 retrieved November 22 2012 from http://www.instituteforgovernment.org.uk/publications/20/the-new-persuaders. In a 2012 Ernst&Young report covering dynamically developing economies Turkey ranked fifth right behind the four BRIC countries. "Rapid Growth Markets Soft Power Index. Spring 2012" Ernst&Young retrieved November 22 2012 from http://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/Rapid-growth_markets_soft_power_index:_Spring_2012/$FILE/softpowerindex.pdf

(10) في 2003-2006، اشترت تركيا معدات عسكرية أمريكية بقيمة 2.1 مليار دولار أمريكي (ما يجعلها ثالث أكبر متلق للأسلحة الأمريكية، بعد بولندا واليونان). وفي 2007-2010، بلغت قيمة المشتريات 3.8 مليار دولار أمريكي. وفي المستقبل القريب، تخطط أنقرة لشراء 100 من مقاتلات F-35 من الولايات المتحدة، وكذلك الغواصات الألمانية U-214. فتركيا هي من أكبر المستفيدين من الأسلحة الألمانية؛ لوكهيد مارتن هي الشركة الوحيدة المشاركة في مناقصة البحرية التركية بـ6 فرقاطات بقيمة 3 مليارات دولار، كما أن تركيا بصدد إنتاج 600 من مروحيات بلاك هوك سيتم بيع 500 منها لدول العالم الثالث. ومن المرجح أن تفوز شركة غربية بمناقصة الأربعة مليارات دولار لمشتريات تركيا من الصواريخ بعيدة المدى.

(11) في عام 2008، اشترت شركة لوك أويل الروسية Akpet التركية التي تسيطر على خمسة في المئة من سوق الوقود المحلية بـ500 مليون دولار.

(12) تركيا هي ثاني دولة من حيث تعداد السكان في أوروبا (باستثناء روسيا)، بعد ألمانيا، وفي الشرق الأوسط بعد مصر. وفقًا لتقديرات الأمم المتحدة، سيزداد تعداد سكان تركيا من 76 مليون في عام 2010 إلى 97 مليون نسمة في عام 2050. وبالأرقام بالنسبة للاتحاد الأوروبي، في عام 2025 سيصبح تعداد سكان تركيا 87 مليون نسمة (15.5 في المئة من سكان الاتحاد الأوروبـي)، في حين أن تعداد سكان ألمانيا سيمثل 14.3 في المئة من إجمالي سكان الاتحاد الأوروبي، مقارنة بنسبة الـ18٪ في الوقت الحالي. وكما هو الحال في بلدان البحر الأبيض المتوسط الأخرى شهدت تركيا تحوّلًا ديمغرافيًّا في العقود الأخيرة: انخفض مؤشر الخصوبة الكلية TFR من ستة في الستينيات إلى 1.9 في الوقت الحاضر.

(13) Ruchir Sharma Breakout Nations: In Pursuit of the Next Economic Miracles ((New York: W.W. Norton 2012).

(14) بزيادة سنوية بلغت ٪74 في عام 2011، في نفس الفترة، شهدت بقية دول العالم ارتفاعًا بلغ 17 في المئة، الأمر الذي وضع تركيا في المركز الـ23 فيما يتعلق بحجم الاستثمارات.

(15) في عام 2007، 2008، 2009 جذبت تركيا 4 في المئة و3 في المئة و2 في المئة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التوالي.

(16) تتميز تركيا بانخفاض مستوى النشاط المهني، في الفئات العمرية من 15–64، 55–64، وانخفاض نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة (٪25 من النساء يعملن بشكل قانوني)، مما يضعف آثار التزايد الديموغرافي؛ مستويات العمالة في الاقتصاد الرمادي هي من بين أعلى المعدلات في أوروبا (حوالي ٪28، على غرار بلدان وسط وشرق أوروبا). ٪30 من السكان لا يزالون يعملون بالزراعة (تساهم الزراعة بحوالي ٪10 من إجمالي الناتج المحلي).

(17) أعلى عجز بين جميع البلدان النامية – أعلى ثاني عجز من حيث القيمة الدولارية، بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

(18) تركيا تأخذ المرتبة الـ59 في مؤشر التنافسية العالمية لعام 2012. علاوة على ذلك، يمكن الإشارة إلى المؤشرات الأخرى التي تؤكد ضعف بيئة الأعمال في تركيا: مؤشر CATO المنخفض (الـذي يقيس مدى دعم اللوائح المحلية وبيئة الأعمال للصادرات والواردات)؛ الحرية الاقتصادية المنخفضة (المرتبة 67 في عام 2010، والمرتبة 73 في عام 2012 في مؤشر الحرية الاقتصادية).

(19) تركيا تحتل المرتبة الـ54 في مؤشر مدركات الفساد لعام 2012. للمقارنة، تأتي روسيا في المرتبة 133، واليونان في المركز الـ94.

(20) على سبيل المثال، بلغ الإنفاق العام على البحث والتطوير ٪0.3 من إجمالي الناتج المحلي، على النحو المبين في نسبة السلع ذات التقنية العالية في صادرات السلع المصنعة (2 في المئة). تغطية الإنترنت في تركيا هي ٪44 فقط.

(21) الدول الأعضاء تصدر لوائح تصعب على القادمين الجدد الانضمام: في عام 2008 عدلت فرنسا دستورها؛ ليتضمن الالتزام بقبول معاهدة الانضمام في استفتاء (المادة 88. 5). والنمسا تفكر في تبني تدابير مماثلة.

(22) منذ عام 2007، أغلقت فرنسا خمسة فصول في عملية الانضمام (السياسة الإقليمية، والسياسة النقدية، والميزانية، والمؤسسات، والزراعة). الرأي العام يعارض التكامل، ولكن المعارضة بين النخب السياسية أقوى من المواطنين العاديين. على الرغم من أن المجتمع الألماني أكثر عدائية تجاه عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي (74 في المئة ضد انضمام تركيا في عام 2006)، إلا أن الساسة الألمان (R. Polenz G. Westerwelle V. Rühe) أكثر توازنًا في نهجهم من الفرنسيين.

(23) Christophe Hillion "The Creeping Nationalization of the EU Enlargement Policy" SIEPS Report No. 6 November 2010 retrieved December 13 2012 from http://www.sieps.se/sites/default/files/2010_6_pdf.

(24) يجب أن توافق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الـ27 على فتح وإغلاق كل من فصول التفاوض الـ35 (27*3*35= 1890). في إطار التفاوض، المادة 13 تؤكد أن تركيا لا يمكنها أن تصبح دولة عضوًا في الاتحاد الأوروبي قبل عام 2014.

(25) في السنوات الأخيرة، قضت محكمة العدل الأوروبية، والمحاكم الألمانية والهولندية بأن تطبيق تأشيرات شنغن على المواطنين الأتراك مخالف لأحكام اتفاقية الشراكة لعام 1963 والبروتوكول الإضافي لعام 1970.